الأمم المتحدة

A/ES-10/737–S/2016/1132

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
4 January 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم في أعقاب اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو إنجاز هام لقي ترحيبا وقبولا واسعين من أبناء الشعب الفلسطيني وقيادته، الذين لا يزالون صامدين في التزامهم بالسير في طريق السلام وتحقيق الحرية والحقوق والعدالة على هذا الدرب. وهذا الإجراء من جانب المجلس، وإن طال انتظاره، يعتبر أنسب وقتاً وأشدَّ لزوما وأهمية، وهو الرأي الذي أعربت عنه الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي التي رحبت باعتماد القرار.

فالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يؤكد مجددا، في جملة أمور، قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والموقف المستمر منذ عقود وهو أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية، وأنها تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وتشكل عقبة كبرى أمام السلام، وتقلص بشدة من صلاحية حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ وإمكانية تحقيق ذلك الحل وإحلال السلام العادل والدائم والشامل. وعلاوة على ذلك، طالب مجلس الأمن من جديد بجملة أمور منها أن توقف إسرائيل فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية،

090117 060117 17-00099 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا، وشدد على أن ذلك أمر ضروري لإنقاذ حل الدولتين.

ومع مراعاة كل ذلك، من المهم أن المجلس أكد أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات، وأهاب بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ودعا مجلس الأمن في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إلى اتخاذ خطوات إيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، بما في ذلك فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية ومنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب وجميع أعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير ووقف تصاعد الحالة وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام.

وفي هذا الصدد، أهاب المجلس بالطرفين أن يتصرفا وفقا للقانون الدولي، وشدد على ضرورة تكثيف الجهود وأنشطة الدعم على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وسلّط الضوء أيضا في هذا الصدد على الجهود المستمرة التي تبذل من أجل النهوض بمبادرة السلام العربية، وكذلك الجهود التي تبذلها فرنسا من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام وجهود المجموعة الرباعية ومصر والاتحاد الروسي، مع التشديد على ضرورة رسم أفق جديد للسلام.

ومما يؤسف له أننا، على النقيض من الترحيب الذي قوبل به القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والأهمية التي حظي بها على الصعيد العالمي، نشهد رد الفعل الشديد العداء والسلبية من جانب حكومة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تجاه عمل مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن القرار قد اعتمد بروح من التوافق والاتساق التام مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة وتوافق الآراء الطويل الأمد بشأن هذه المسألة، فإن الحكومة الإسرائيلية قد رفضت القرار بشدة، مستخدمة لهجة عدائية بل حتى التخويف وتوجيه التهديدات ضد الدول الأعضاء التي أيدت القرار، مهينة إياها ومعلنة رفضها القاطع لقبول القرار.

وكما أفادت تقارير كثيرة، أعلنت الحكومة الإسرائيلية بعد أيام قليلة من اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)،أنها سوف تمضي قدما في تشييد آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة، وكذلك المخططات المطروحة في الكنيست والرامية إلى زيادة ترسيخ ما يسمى ”البؤر الاستيطانية“، مما يشكل بالفعل انتهاكا وتشويها وتقويضا

لجميع القوانين المنطبقة على هذه الحالة. وعلاوة على ذلك، أعلنت الحكومة أنها ”لن تدير الخد الآخر“ في سياق مختلف الإعلانات المعادية والتصريحات الأخرى الملهبة للمشاعر.

وواضحٌ أن جميع المؤشرات في الوقت الراهن – كما يتجلى في كلمات رئيس الوزراء الإسرائيلي وأعضاء حكومته والأعمال الهدامة التي لا تزال قوات الاحتلال ترتكبها على أرض الواقع – تدل على أن إسرائيل تعتزم المضي بخطى حثيثة في سياساتها وخططها وتدابيرها غير القانونية في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في ازدراء صارخ للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وفي انتهاك خطير لالتزاماتها القانونية وفي تناقض تام مع حل الدولتين. فجميع الدلائل تشير بالفعل إلى أن إسرائيل إنما تعتزم مواصلة الاستهزاء بالقانون وتجاهل إرادة المجتمع الدولي، مع استمرارها في اضطهاد الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه ومواصلة ترسيخ احتلالها الأجنبي غير المشروع الذي دام نصف قرن، وزيادة تقويض حل الدولتين وإدامة واقع دولة واحدة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى.

وردا على جميع الحقائق المذكورة أعلاه، لا بد من بذل جهود متابعة جادة وفورية من أجل إعطاء معنى وأثر ملموس للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويجب على المجتمع الدولي أن يدين هذا السلوك والخطاب من جانب إسرائيل؛ وينبغي ألا تكافأ بأي شكل من الأشكال على تعنتها وانتهاكاتها واستمرارها في عرقلة السلام والأمن اللذين ينشدهما مجلس الأمن، ومعه سائر أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول العربية، التي لا تزال مبادرتها التاريخية من أجل السلام حجر الزاوية في عملية السلام – السلام الفلسطيني الإسرائيلي والسلام العربي – الإسرائيلي.

ونحن نناشد مجلس الأمن مرة أخرى، كما فعلنا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أن يتمسك بقراره وبالقانون بحزم وأن يقف على الجانب الصحيح من التاريخ. وينبغي ألا يهوله أو يخيفه رد الفعل العدائي من جانب السلطة القائمة بالاحتلال أو الاتجاه السلبي أو التهديدات. بل يجب أن يتصرف بحزم ليطالب بالامتثال للقانون من أجل الإسهام على نحو ملموس في تخفيف حدة التوترات وعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع وإنقاذ حل الدولتين وآفاق السلام، حيث يتسنى لدولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والمتصلة جغرافيا وعاصمتها القدس الشرقية، أن تقوم جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وحيث تحل جميع مسائل الوضع النهائي حلا عادلاً ومرضياً، بما في ذلك إيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين.

ونحن على ثقة بأن هذا الهدف السامي من أهداف السلام كان بالفعل هدف أعضاء مجلس الأمن الذين شاركوا في تقديم القرار وعرضه ليتخذ إجراء بشأنه وجميع الجهات التي

أيدت اعتماده. ولذلك فنحن، في هذا المنعطف الحاسم، نحث المجلس وجميع الدول على العمل بجدية في الغرض والقصد من أجل التمسك بالقانون وتنفيذ هذا القرار، مع الاحترام الواجب لميثاق الأمم المتحدة وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، من أجل السلام للشعبين ولمنطقتنا.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٥٩٩ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/ES-10/736–S/2016/1083) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً التكرم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول أعمالها، ووثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة